الجزائر

بعد المملكة المغربية وتونس...

الجزائر تنضم إلى ركب حوكمة الشـــــــــــــــركات

الجزائر – كتبت صابرينا بوهراوه – عضو فريق العمل الجزائري لحوكمة الشركات

عقب إطلاق مدونة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المغرب - يناير 2008 - والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس - يونيه 2000 - انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات. وقد جاء إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات - في 11 مارس 2009 - في الوقت المناسب تمامًا. فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية، وتقليل تداعياتها.

إن حفز وتعزيز النمو الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، في بيئة الأعمال بالجزائر التي يسيطر عليها القطاع غير الرسمي، وسوق رأس المال الضيق. وحتى وقت قريب، كانت منشآت الأعمال نفسها جزءًا من المشكلة، فقد لاحظ سليم عشاني، رئيس مجلس إدارة فريق العمل الجزائري لحوكمة الشركات، أن "غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها، يحد من إمكانات الابتكار والتطور. ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرون بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة. ولذا فإن الالتزام بقانون حوكمة الشركات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال".

ومن خلال مبادرة منشآت الأعمال نحو بناء حوكمة أفضل، فإن المنشأة هي التي تفتح الأبواب أمام الاستثمار والنمو. فقد أكد السيد مصطفى بن بادا، الوزير الجزائري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والصناع المهنيين، أن "الالتزام الجماعي من جانب منشآت الأعمال سيعمل على تحسين القدرة التنافسية، ويخلق رؤية أفضل من جانب الأسواق الخارجية. هذا بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة ستعمل على تحسين العلاقات بين البنوك ومنشآت الأعمال من خلال تعزيز الثقة المتبادلة المفتقدة في الوقت الحالي، وذلك من خلال المزيد من الشفافية".

كان مجتمع الأعمال هو الذي اتخذ المبادرة لوضع مدونة الحوكمة من خلال ثلاث مؤسسات هي: مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة، ومعهد رؤساء المؤسسات، والاتحاد الجزائري لمنتجي المشروبات. ففي عام 2008 بادرت مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة - إحدى شركاء مركز المشروعات الدولية الخاصة - بتكوين فريق عمل لحوكمة الشركات، مشكل من ثمانية أعضاء من القطاع الخاص، للنظر في وضع مدونة لحوكمة الشركات. وسرعان ما لاقت فكرة المدونة دعمًا من السلطات الحكومية الرئيسية، بما في ذلك وزارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناع المهنيين، ووزارة المالية، ووزارة العدل، وكان دعم هذه الوزارات أمرًا مهمًا في تعزيز ونجاح المدونة.

والآن، بعد أن تم إصدار القانون، يبدأ الجزء الصعب من العمل، ألا وهو تنفيذ هذا الإطار. وقد بدأت العملية بداية إيجابية، وكما يقول السيد عشماني "إن هناك كثيرًا من الشركات التي ترفض استمرار الوضع الحالي، والتي تظهر ترحيبها للالتزام بممارسات الحوكمة الرشيدة. وتقوم هذه الشركات باتخاذ الخطوات الأولى من خلال إقرارها اتباع مبادئ الحوكمة الرشيدة". ولمساعدة الشركات في إنجاز هذه العملية، سيقوم فريق العمل بوضع أسلوب تنفيذ المبادئ المبينة في هذه المدونة. ومع أن الأمر مازال يتطلب قدرًا كبيرًا من العمل لبلوغ المعايير العالمية، إلا أن الجهود الحالية المماثلة لما يجري تنفيذه تصادف نجاحًا، بسبب عزيمة ورغبة الجزائريين في إنجاحها.

من الجدير بالذكر أن هيئة التمويل الدولية (IFC)، والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF)، قامتا بدور فعال في المساعدة علي وضع هذه المدونة، بينما يقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حاليًا بدعم التنفيذ.